

الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة بين النص والتطبيق في العراق

م.م. سلمى غضبان حسين*

Salma_adm@uomustansiriyah.edu.iq

تعد الرقابة البرلمانية صورة من صور الرقابة السياسية إذ تتحقق هذه الرقابة عندما تقوم سلطة سياسية بممارسة الرقابة على أعمال الإدارة، وتعد هذه الرقابة سياسية سواء من حيث السلطة التي تقوم بها أو من حيث الآثار المترتبة عليها.

والرقابة السياسية على أعمال الإدارة تكون رقابة شاملة تمارس على الاعمال فضلاً على انها تتضمن رقابة المشروعية ورقابة الملائمة .

فالرقابة البرلمانية هي الرقابة التي تمارسها المجالس النيابية التي يطلق عليها مجلس النواب (كما في العراق والولايات المتحدة الأمريكية) أو الجمعية الوطنية (كما في فرنسا) أو مجلس الشعب (كما في مصر). وللرقابة السياسية صوراً مختلفة فقد تتمثل بالرقابة البرلمانية التي تتولاها المجالس النيابية في الدول، وقد تتمثل في رقابة الرأي العام التي تباشرها وسائل الاعلام المختلفة والنقابات المهنية والمجالس المحلية وكذلك الاحزاب السياسية .

ومما لا شك فيه ان جميع صور الرقابة المشار اليها سلفاً مهمة من حيث تقويم سلوك الإدارة وجعلها تقوم بمهامها بصورة صحيحة .

الا ان الرقابة البرلمانية تعد اهم وافقوى تلك الصور من حيث سلطتها التي تجعل الإدارة تقوم بأعمالها بصورة صحيحة، فهي تمتلك من الوسائل الرقابية ما لا تمتلكه الصور الاخرى من الرقابة ماثا ما اشارت اليه المادة(61/ سابعا).

وتنص غالبية الدساتير صراحة على هذا النوع من الرقابة كما هو الحال في دستور العراق لعام (2005)، إذ ورد في المادة (61/ ثامناً/) منه ان لمجلس النواب سحب الثقة من احد الوزراء بالاغلبية المطلقة ويعد الوزير مستقبلاً من تاريخ قرار سحب الثقة، كما ان للمجلس بناء على طلب خمس (5/1) من اعضائه وبالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بعد استجواب وجه له (هذه هي الرقابة البرلمانية بالنص)

الا ان الواقع العملي يجعل من الرقابة البرلمانية عديمة الجدوى بالرغم مما تتمتع به من الاهمية، إذ ان دورها مقيد بالارادة الحزبية السائدة في البرلمان التي تكون في كثير من الاحيان متوافقة مع ارادة الحكومة خاصة وان كانت الاخيرة من

الحزب نفسه فتكون الإدارة هنا هي الخصم والحكم وهنا يختفي دور الرقابة البرلمانية وتزول اهميتها ولا تستطيع توفير الحماية الكافية للأفراد ضد تعسف الإدارة

وتتحقق فعالية هذا النوع من الرقابة بأختيار الإدارة من حزب غير الحزب الحاكم في البرلمان كي يستطيع الاخير ممارسة اختصاصه الرقابي في ظل الوضع السائد في العراق واختيار اشخاص يتمتعون بالنزاهة والشفافية يكونون قادرين على حماية الفنة الناخبة في البلاد .

ونترك للقارئ الكريم الحكم على مدى صحة هذا الطرح المتواضع واطافة ما يعزز اراننا للقضاء على الفساد وخلق ادارة فعالة قادرة على بناء الوطن والمحافظة على حقوق ابنايه والنهوض بالواقع العام في البلاد .

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .